Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations
14 East 79th Street, New York, N.Y. 10021
Tel: 212-737-4433 - Fax: 212-772-1794

ممثلية جمهورية العراق
الدائمة لدى الامم المتحدة
نيويورك

بيان العراق

في

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة

المعني بإستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الإتجار غير المشروع في الأسلحة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

يدلي به

الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

السفير سمير شاكر الصميدعي

2006/1/11

السيد الرئيس

أود أن أهنئكم بمناسبة ترؤسكم اللجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة التقدم المتحقق في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأتمنى لكم النجاح في مهمتكم التي تكتسي أهمية كبيرة في تهيئة متطلبات نجاح أعمال مؤتمر المراجعة.

السيد الرئيس

أن حجم معاناة شعب العراق من جراء الإتجار والإستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، قد بلغ مستويات خطيرة أودت بحياة الاف من المواطنين الأبرياء في العراق، إذ من النادر أن يمر يوم في حياة شعبي، دون أن يقدم فيه تضحيات جسيمة من جراء الأعمال الإرهابية التي لا تميز بين رجل أو إمراة أو طفل. وقد سعت حكومتي منذ توليها السلطة بعد تغيير النظام الدكتاتوري السابق، إلى إتخاذ جملة من الإجراءات للحد من آثار إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولإحتواء التداعيات التي رافقت المرحلة الإنتقالية، والقضاء على الإرهاب، والسيطرة على مخزونات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتنظيم ضوابط حيازتها من قبل الأفراد. وبالفعل قطعنا شوطاً مهما بهذا الإتجاه، إذ تم ضبط وتدمير اطنان من هذه الاسلحة في أنحاء العراق المختلفة.

لقد بيّن برنامج العمل بان الاتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل احد العوامل التي تغذي الإرهاب، لذلك سعت حكومتي لرصد هذه الظاهرة والعمل على محاربتها والقضاء عليها بإتخاذ جملة من الإجراءات الوطنية التي تنسجم مع العناصر التي دعى الى تنفيذها برنامج العمل.

السيد الرئيس

لقد كثفت حكومتي من مشاركتها في النشاطات الإقليمية والدولية المتصلة بمكافحة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ودعمت الجهود الإقليمية والدولية

الهادفة الى القضاء على هذه الظاهرة. وسعت كذلك الى ترجمة عناصر برنامج العمل الإقليمية والدولية الى خطوات فعالة من خلال تعاونها مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي لكبح الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ودعت على وجه الخصوص الدول المجاورة إلى مساعدتها في هذه المهمة من خلال السيطرة على إنتقال هذه الاسلحة عبر حدودها مع العراق.

وإنطلاقاً من تجربتنا ورؤيتنا للتحديات الكبيرة المتصلة بهذه المشكلة، فأننا نرى أهمية أن نغتنم فرصة إنعقاد مؤتمر المراجعة القادم، للتأكيد على أهمية الإلتزام بتنفيذ برنامج العمل بإعتباره المرجعية الاساسية لمعالجة الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وعلى ضرورة مراجعة التقدم الذي تحقق خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ برنامج العمل، ليتسنى لنا تشخيص مواطن الضعف لمعالجتها، وعوامل القوة للبناء عليها. كما نرى أهمية التأكيد على أهمية إستمرار التعاون الدولي في تنفيذ برنامج العمل، لمساعدة حكومات الدول المتضررة بشكل كبير من هذه المشكلة. ونعتقد بأن الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة الصغيرة والخفيفة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية مكافحة الإتجار غير المشروع، وعليها أن تبذل جهودا إضافية للحد من ذلك، ولمساعدة الدول المتضررة على كبح هذه المشكلة. وفي هذا الصدد نشيد بالجهود الاستثنائية التي بذلها فريق الامم المتحدة العامل خلال دوراته الموضوعية الثلاث والتي تكللت بإعتماد الجمعية العامة للصك الدولي للتعرف على الاسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب.

وختاماً، فأننا في الوقت الذي نؤشر فيه التحديات التي ترافق الإتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، نود ان نذكر بموقف المجموعة العربية عند إعتماد برنامج العمل عام 2001، والذي أشار الى أهمية الحفاظ على أولوية نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق الدفاع عن النفس، وضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للنزاعات المسلحة.

شكراً سيدي الرئيس